جامعة القاهرة
كليـــة الحقوق

النظام القانونى للنقابات العمالية فى القانون البحرينى
مقارناً بالقوانين النقابية فى مصر ودول مجلس التعاون الخليجى

رسالة ماجستير فى الحقوق

مقدمه من

الباحثة / ابتسام سالم الرواحى

لجنة الحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعى
أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية (مشرفاً ورئيساً)
كليـــة الحقوق – جامعة القاهـــرة

الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل
أســـتاذ التشريعات الاجتماعيـة (عضـــواً)
كليـة الحقوق – جامعة بنى سويف

الأستاذة الدكتورة / نبيلة إسماعيل رسلان
عضـــواً)
رئيس قسم القانون المدني
كلية الحقوق – جامعة طنطا

٢٠٠٧م

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ
وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ
عَظِيمًا ﴿١١٣﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء - جزء من آية رقم ١١٣

إهـــــداء

إلى والدى ووالدتـــى

" متعهما الله بالصحة والعافية "

إلى أساتذتي بكلية الحقوق

" تقديراً واحتراما "

إليهم جميعا أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أ.د/ أحمد حسن البرعي ، الذي شرفني بالإشراف على هذه الرسالة وأحاطني برعايته لي وأفاض عليّ بعلمه الغزير.

كما أتقدم بعميق الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ عبد الباسط عبد المحسن لتقديم العون والمساعدة ليّ في رسالتي هذه.

كما أقدم جزيل شكري وامتناني للأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل لتفضله بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة.

كما أخص بالشكر كل من قدم ليّ العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

إليهم جميعا كل الشكر والتقدير والعرفان ،

الباحثة

ابتسام سالم الرواحي

المقدمة

الواقع أن الحديث عن النقابات العمالية ، إنما يعبر أصالة عن ممارسة الحرية النقابية في كافة مظاهرها وأبعادها الجماعية والفردية ، تلك الحرية التى تعد شرطاً أساسياً للدفاع عن مصالح العمال ومظهراً خاصاً للحق في تكوين الجمعيات ، وجزءاً كاملاً من الحريات الأساسية للإنسان. لذا فإنها لا تزال تشكل إحدى المسائل الأكثر جسامة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية ، وبصفة أكثر عمومية بالنسبة لعالم العمل بأجمعه، وأن الأنظمة القانونية للنقابات العمالية هى التى تضع القواعد التى تنظم كيفية ممارسة هذه الحرية.

ويعد الحق فى تكوين النقابات العمالية فى مصر ، حقاً دستورياً أكده دستور ١٩٧١ في المادة ٥٦ منه ، والتى عهدت للقانون تنظيم مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط ، والبرامج الاجتماعية ، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها . وهكذا خضع هذا الحق الدستورى في ممارسته للعديد من القوانين النقابية المتعاقبة والتي عبرت في ذات الوقت عن تطور الحركة النقابية العمالية ، ومدى التوافق مع الاتفاقيات الدولية والعربية بشأن الحريات النقابية.

وقد تدخل المشرع البحريني بمقتضى المرسوم بقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢، ليكرس الحق في تكوين نقابات عمالية تحل محل اللجان والمجالس المشتركة ، وذلك استناداً إلى دستور المملكة الذى كفل أيضا

الفهـــرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
فصل تمهيدى : الحرية النقابية ومظاهرها	٧
المبحث الأول: الأسس القانونية للحرية النقابية	٨
المطلب الأول: القيمة الدولية للحرية النقابية	١٠
المطلب الثاني: القيمة الدستورية والتـشريعية للحريـة النقابية	١٩
المبحث الثاني: مظاهر الحرية النقابية	٢٦
المطلب الأول : المظهر الفردي للحرية النقابية	٢٦
المطلب الثاني : المظهر الجماعي للحرية النقابية	٣٢
الباب الأول **قواعد تأسيس النقابات العمالية**	٤٠
الفصل الأول : التطور التشريعي للنقابات العمالية	٤٢
المبحث الأول أسباب نشأة النقابات العمالية ومراحل تطورها	٤٤
المطلب الأول : أسباب نشأة النقابات العمالية	٤٤
المطلب الثاني : مراحل تطور النقابات العمالية	٤٧
المبحث الثاني: مفهوم النقابة العمالية وتمييزها	٧٥
المطلب الأول : تعريف النقابة العمالية	٧٥
المطلب الثاني : تمييز النقابة العمالية عن المنظمـات الأخرى	٨٢

الفصل الثاني : الشروط الموضوعية والإجرائية لتأسيس النقابات العمالية	٨٧
المبحث الأول: الشروط الموضوعية لتأسيس النقابات العمالية	٨٩
المطلب الأول : أعضاء النقابة	٩٠
المطلب الثاني : موضوع النقابة	١٢٠
المطلب الثالث : الجزاءات التي تترتب على عدم مراعاة الشروط الموضوعة	١٢٩
المبحث الثاني: الشروط الشكلية لتأسيس المنظمات العمالية	١٣٣
المطلب الأول: الشروط الشكلية اللازمة لتأسيس المنظمة العمالية في معايير العمل الدولية والعربية	١٣٤
المطلب الثاني: النظام الأساسي للمنظمة العمالية	١٣٦
المطلب الثالث : إيداع أوراق التأسيس	١٤٨
المطلب الرابع : أحكام الاعتراض على التأسيس	١٥٨
الفصل الثالث : الحقوق المرتبطة بالشخصية المعنوية للنقابات	١٧١
المبحث الأول: الطبيعة القانونية للمنظمة العمالية	١٧٢
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للشخصية المعنوية للمنظمة العمالية	١٧٢
المطلب الثاني: الحقوق الشخصية والمالية المرتبطة بالشخصية المعنوية للمنظمة العمالية	١٧٤
المبحث الثاني: مفهوم النقابات الأكثر تمثيلا	١٨٨
المطلب الأول : أهمية الفكرة النيابية للمنظمة العمالية وكيفية إثباتها	١٩٠

المطلب الثاني: معايير تحديد الصفة النيابية للمنظمة العمالية	١٩٤
الباب الثاني **مستويات التنظيم النقابي**	١٩٨
الفصل الأول : البنيان النقابي	٢٠٠
المبحث الأول: اللجان النقابية والمفوضون النقابيون في قانون العمل الفرنسي	٢٠٧
المطلب الأول: نظام اللجان النقابية في المنشآت وطبيعتها القانونية	٢٠٧
المطلب الثاني: المفوضون النقابيون في قانون العمل الفرنسي	٢١٤
المبحث الثاني: اللجان النقابية في القانون النقابي المصري	٢٣٢
المطلب الأول: أحكام تشكيل اللجنة النقابية	٢٣٣
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للجنة النقابية	٢٤١
المطلب الثالث: اختصاصات اللجنة النقابية	٢٤٥
المطلب الرابع: اختصاصات النقابة العمالية العامة	١٤٩
المبحث الثالث: قاعدة التنظيم النقابي في دول مجلس التعاون الخليجي	٢٥٢
المطلب الأول: قاعدة التنظيم النقابي في مملكة البحرين	٢٥٤
المطلب الثاني: قاعدة التنظيم النقابي في الدول الأخرى لمجلس التعاون الخليجي	٢٥٦
الفصل الثاني : اتحادات النقابات العمالية	٢٦٤
المبحث الأول: تأسيس الاتحادات النقابية	٢٦٨

المطلب الأول: الشروط الموضوعية لتأسيس الاتحادات النقابية	٢٧٠
المطلب الثاني: الشروط الشكلية لتأسيس الاتحادات النقابية	٢٧٥
المبحث الثاني: إدارة الاتحادات النقابية	٢٨١
المطلب الأول: التنظيم الداخلي للاتحادات النقابية	٢٨٣
المطلب الثاني: علاقات الاتحادات مع النقابات	٢٩٠
المبحث الثالث: اختصاصات الاتحادات النقابية	٢٩٤
المطلب الأول: اختصاصات الاتحادات النقابية في قانون العمل الفرنسي	٢٩٥
المطلب الثاني: اختصاصات الاتحادات النقابية في القانون النقابي المصري	٢٩٧
المطلب الثالث: اختصاصات الاتحاد العام لنقابات العمال في مملكة البحرين في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١	٣٠٢
الباب الثالث **إدارة وحل المنظمات النقابية**	٣٠٧
الفصل الأول: أحكام إدارة المنظمات النقابية	٣١٠
المبحث الأول: أجهزة إدارة المنظمة النقابية العامة	٣١٢
المطلب الأول : تكوين الأجهزة الإدارية النقابية	٣١٣
المطلب الثاني : اختصاصات الأجهزة الإدارية النقابية	٣٣٩
المطلب الثالث : سلطات الأجهزة الإدارية تجاه الأعضاء	٣٥٦
المبحث الثاني: حماية القيادات النقابية	٣٧٧

المطلب الأول: حماية القيادات النقابية في القانون النقابي المصري	٣٨٠
المطلب الثاني: حماية القيادات النقابية فى دول مجلس التعاون الخليجي	٣٨٤
المبحث الثالث: مسئولية المنظمة النقابية وأجهزتها الإدارية	٣٨٩
المطلب الأول: أحكام قانون العمل الفرنسي والقانون النقابى المصري بشأن مسئولية المنظمة النقابية.	٣٩١
المطلب الثاني : مسئولية المنظمة النقابية عن الممارسة التعسفية لحق الإضراب.	٣٩٤
الفصل الثاني: أحكام حل المنظمات النقابية	٤٠٦
المبحث الأول: الحماية الدولية والعربية من الحل التعسفي للمنظمة النقابية	٤٠٨
المطلب الأول: حل المنظمات النقابية فى معايير العمل الدولية	٤١٠
المطلب الثاني: حل المنظمات النقابية في معايير العمل العربية	٤١٩
المبحث الثاني: أنماط حل المنظمات النقابية في التشريعات النقابية	٤٢٣
المطلب الأول : الحل الاختيارى للمنظمة النقابية وإجراءاته	٤٢٥
المطلب الثاني : الحل القضائي للمنظمة النقابية وإجراءاته	٤٣٥

المطلب الثالث : الحل بناء على اقتراح مستوى نقـابي أعلى والحل بقوة القانون	٤٤٤
المبحث الثالث: آثار حل المنظمات النقابية وتمييزه.	٤٥١
المطلب الأول : آثار حل المنظمة النقابية	٤٥٣
المطلب الثاني: المنظمة النقابية في حالـة الانقـسام أو الاندماج	٤٥٨
الخاتمة والتوصيات	٤٦٠
قائمة المراجع	٤٧٧
الفهـرس	٤٨٦

مستخلص الرسالة

تناولت رسالتنا النظام القانوني للنقابات العمالية فى دولة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجى . وحيث أن هذا الموضوع يعبر أصالة عن ممارسة الحرية النقابية فى كافة مظاهرها وأبعادها الجماعية والفردية ، فإننا خصصنا فصلا تمهيدياً يحمل عنوان: الحرية النقابية ومظاهرها ، ثم عرضنا موضوع الرسالة من خلال ثلاث أبواب رئيسية ، تناول الأول "قواعد تأسيس النقابات العمالية" وذلك فى منظومة متكاملة تجمع التشريع النقابى الفرنسي والمصرى. أما الباب الثانى فقد جاء ليتناول بالتأصيل – على ضوء الإتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم – مستويات التنظيم النقابى. وقد تعلق الباب الثالث بإدارة وحل المنظمات النقابية.